



بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي

الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي:

الواقع والآفاق" بالدوحة - 14 و 15 أبريل / نيسان 2012

الاجتماعي والسياسي في واقع

اللاجئين الفلسطينيين

بين ثنائية الاندماج والافتراق: تكريس الصورة أم الحالة

أديب زيادة

أكاديمي فلسطيني يحضر حالياً لنيل درجة الدكتوراة في حقل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تجاه القضية الفلسطينية من جامعة أكستر في بريطانيا

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

ملخص



أديب زيادة

تهدف الورقة إلى تشخيص أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من خلال تسليط الضوء على البعدين السياسي والاجتماعي وعلاقتها بتنائية الاندماج والاعتراب التي يعيشها الفلسطينيون في دول الشتات؛ ففي الوقت الذي اتسمت علاقة الفلسطيني اللاجئ في محيطه الحاضر بالتوتر السياسي تارة أو الاجتماعي أخرى أو بكليهما معاً، فهو لا يزال بعد ستين عاماً من اللجوء يعاني ازدواجية الاندماج والإقصاء في هذا المحيط. فعلى الرغم من روابط العروبة والإسلام والمعاناة الفلسطينية التي استقطبت التضامن من حول الفلسطيني واللاجئ على وجه التحديد إلا أن عمليات النسخ في بالون التناقضات والمسببات التي تقف خلف إمكانية تهجير المهجر من جديد لا زالت قائمة لأغراض منها السياسي ومنها الطائفي، والذي دفع باللاجئين الفلسطينيين للعيش تحت وطأة اللااستقرار الدائم والخوف الدائم على المصير. تناقش الورقة ميكانزمات التأثير والتأثر بين الفلسطيني والمحيط الذي يعيش فيه، وخلفيات ومظاهر الفلسطينيوفوبيا التي يعيشها اجتماعياً وسياسياً في بعض دول الجوار. من هنا ستعرض الورقة لأوضاع اللاجئين السياسية من حيث الأوساط المحيطة التي تتعلق بها قضيتهم إضافة إلى تشخيص الوسط الاجتماعي المحيط والذي لازم للاجئين منذ النكبة مع تسليط للضوء على ميكانزم العلاقة بين الحالة والصورة في الحفاظ على حق العودة. من هنا فالمطلات السياسية التي تغطيهم والحواسن الاجتماعية التي تحتويهم بسقوفها وأبعادها والفرص المتاحة من بينها للفلسطيني اللاجئ ستكون جزءاً من اهتمام الورقة وتفصيلها. في نهاية المطاف من شأن الورقة أن تؤسس لاستشراف إمكانيات الفعل الفلسطيني بشكل ينفي ازدواجية هذه الثنائية القاسية ويؤكد الحق في العيش الكريم واللائق إلى أن تتحقق العودة وتتفني مسببات تلك النكبة من جانب، ومن جانب آخر فإن من شأنها تجلية الحالة الضبابية التي تكتنف علاقة الصورة بالحالة في العمل من أجل اللاجئين الفلسطينيين.

مدخل

بلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا في سبتمبر/أيلول من العام 2009 حوالي 4.74 مليون لاجئ موزعين على مناطق عملها الخمسة. وبينما يحظى الأردن بنصيب الأسد منهم بما نسبته 41.7% يأتي قطاع غزة في المرتبة الثانية بنسبة 23.1% بينما الضفة الغربية 16.3% في حين بلغت هذه النسبة في كل من سوريا ولبنان على التوالي 9.9% و 8.9% من أعداد أولئك المسجلين (1). وقد واجهت جموع اللاجئين تلك ولا زالت محطات مضيئة في مسيرتها النضالية تماماً كما واجهت محطات مظلمة صبغت نهارها سواداً؛ فبين حالات سياسية متفاوتة من حيث الانفتاح على اللاجئين أو الانغلاق دونهم واجهت تلك الجموع حواسن اجتماعية تراوحت بين القبول تارة والنبت أخرى مما جعلها تعيش بين ثنائية الاندماج والاعتراب تبعاً للحالة.

بين الاندماج والاعتراب

يشكل هذان المفهومان في علم الاجتماع السياسي مثاراً للجدل، فالفلسطيني أمام هذين المعطيين وجد نفسه واقعاً في إشكالية العلاقة بينهما على الأرض. ولتحديد المفاهيم فإن الاندماج -حسبما عرفه المجلس الأعلى للاندماج- هو "إجراء بواسطته يتم تشجيع مشاركة العناصر المتنوعة والمتعددة للمساهمة الفعالة في المجتمع الوطني، والقبول بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية، والأخلاقية، والإيمان الصادق بأن هذا المجموع يغتني من هذا التنوع وهذه التعددية المركبة" (2). بينما يقابل هذه الحالة حالة أخرى تشكل نقيض الأولى تُدعى الاعتراب ومنه الاعتراب السياسي أو الاجتماعي وما يواكبهما من ظواهر مرضية اتسم بها مجتمع اللاجئين بشكل متفاوت من منطقة إلى أخرى تبعاً للحالة السياسية العامة، والمقصود بذلك "انفصال الإنسان عن المكان المألوف بسبب حصول خلل في العلاقة المتبادلة بينهما" متمثلة في الجاذبية والألفة أي جاذبية المكان وردة فعل الإنسان تجاه تلك الجاذبية (3). كما يعبر عنها آخرون بأنها "حالة من الشعور بعدم الرضا وخيبة الأمل والانفصال عن القادة السياسيين والسياسات الحكومية والنظام السياسي"، ويرى هؤلاء أن مشاعر الاعتراب تضم على الأقل خمسة مكونات، وهي: "الشعور بالعجز، الاستياء، عدم الثقة، الغربة، اليأس". وفي آراء مرتبطة بتلك فإن هناك علاقة واضحة بين الاعتراب

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

السياسي من جهة والسلبية السياسية من جهة أخرى(4). وهو ما يفسر جميعاً مشاعر الاغتراب المتأججة لدى اللاجئين في دول الشتات.

بناء عليه فقد ارتبطت هذه الثنائية-ثنائية الاندماج والاغتراب- بابن المخيم أكثر من ارتباطها باللاجئ على وجه العموم؛ فاللاجئ ابن المخيم يعاني حالة الاغتراب أكثر من غيره لأنه فاقد لمكونات مهمة من مقومات الشعور بالحياة والتي ينعم بها من هم خارج المخيمات، بينما اللاجئ خارج المخيم هو عنوان الاندماج الاجتماعي أو حتى أحياناً السياسي فهو مقتدر ويعيش حياته الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية بشكل مثير مقارنة بابن المخيم مما يعزز هذا الشعور السلبي بالاغتراب؛ فالخدمات الصحية والتعليمية داخل تلك التجمعات هي غيرها خارجها ونوعية تلك خارجها تختلف عنها داخلها.

هذه الصورة من الشعور بالاغتراب لدى هؤلاء دفعت أبناء المخيمات في الضفة الغربية على سبيل المثال منذ الانتفاضة الثانية إلى الامتناع عن دفع فاتورة الكهرباء أو الماء لشركتي الكهرباء والماء، والكيل فيما يتعلق بالوظائف أو غيرها بمكيال لاجئ وغير لاجئ؛ فالشعور بالاستلاب والفقدان كبير وملمس أمام أولئك الذين يملكون خارج المخيمات بينما هم لا يملكون ويحكمون بينما هم لا يحكمون، وكأن لسان حالهم يقول: إن لنا حقاً عند كل من المسؤولين وحتى عند أبناء شعبنا من غير اللاجئين فهم حملوا هذه الوصمة: وصمة لاجئ وابن مخيم، نيابة عن الشعب والمسؤولين والمؤسسات الوطنية ككل، ولا بد لهذا الكل من الإسهام في تحمل جزء من العبء الذي يحمله أبناء اللاجئين والمخيمات ولو على شكل احتجاجي كما يجري فيما يتعلق بقضيتي الكهرباء والماء في الضفة الغربية(5).

وإذا ما أردنا رصد هذه الحالة من ازدواجية الشعور عن قرب؛ فإن مجتمع اللاجئين يمكن تصنيفه وفقاً للمعاملة التي لقيها هؤلاء؛ فبينما دُفع بالفلسطينيين إلى الاندماج في الأردن إلا أن هذه الحالة ظلت نسبية، فقد ظلت مشاعر الاغتراب سياسياً واجتماعياً تتوارثها وتحدث عنها الأجيال رغم تميز العلاقة الأردنية-الفلسطينية على مر العقود. بينما في سوريا تم الدفع بهم إلى الاندماج اجتماعياً واقتصادياً في حين جيل بينهم وبين ممارسة الاندماج السياسي حتى في إطار مكوناتهم الفلسطيني الواحد. في حين حُرم الفلسطيني من الاندماج سواء اجتماعياً أو سياسياً في لبنان وظل يصارع من أجل البقاء ولقمة العيش لاسيما بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في العام 1982.

دوائر التأثير والتأثر

أولاً: الوسط الذي يعيشون فيه والقبة السياسية التي تسقفهم

فالقبة الأردنية -رغم ارتفاعها منذ نهاية الأربعينيات وانخفاضها تبعاً للأحداث على الساحة الفلسطينية والأردنية على السواء- استطاعت أن توفر حالة من الاندماج التي يشعر بها الفلسطينيون اقتصادياً أكثر منه اجتماعياً أو سياسياً؛ فمن "ناحية التطبيق العملي يصعب على الفلسطينيين الحصول على وظائف حكومية بنسبة تقارب عددهم، كما يقل عددهم في البرلمان ويكاد ينعدم في الوظائف الحساسة"(6). ومن المعروف أن هذه الحالة تحديداً ترتبط تاريخياً برغبة الملك عبد الله المؤسس لضم الجزء الغربي من النهر لأغراض تتعلق بتوسيع أفق جغرافيا وسيادة المملكة قبل أن تقتصر هذه الرغبة على الضفة الشرقية فيما بعد لأغراض تحتاج إلى مزيد من الإشباع البحثي. وهي -جزئياً- بعض من أحلام أبيه في الحصول على دولة بجغرافيا ممتدة. من هنا كان التجنيس للفلسطيني الذي يعيش في إطار المملكة سياسة مدروسة في إطار عملية ضم لمكون جغرافي وبشري واجتماعي وسياسي آخر. عملية الضم هذه كانت حتى العام 1988 محط تنازع بين م.ت.ف والمملكة الهاشمية؛ حيث كان الطرفان يريان أهمية كل منهما بالقرار حول الشأن الفلسطيني، وهو ما دفع أخيراً إلى تخلي المملكة عن مسألة ضم الضفة الغربية لصالح المنظمة. وحتى هذا الحين وعلى الرغم من تجاوز ستينية النكبة إلا أن التناقض لا زال قائماً، ولا زال ابن الشارع يعيشه في إدارة الدولة وفي الجيش وفي السياسة، وما تم عبر عقود من إدماج لوجوه فلسطينية بعينها هي مسألة مسقوفة تتعلق بالولاء للعرش وهو القاسم المشترك بين اللاعين سواء من أصول أردنية أم فلسطينية وهو الأمر الذي كان يهم المملكة بدرجة أولى. أما مبعث الشعور المتنامي بالنقمة بين الطرفين -وعلى الرغم من محدوديته في أوساط بعينها- فهو ناتج عن النفخ في بالون الوطن البديل سواء في الداخل الأردني أو في إسرائيل على حد سواء. خلاصة الأمر في الشأن الأردني أن المكون الفلسطيني في المملكة عبر الزمن أصبح مكوناً وليس مجرد وافد أو ضيف أو لاجئ، ولا يمكن بحال الاستغناء عن

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

هذا المكون. فهل حقَّق الاندماج النسبي إن اجتماعيًا أو سياسيًا أثرًا على هوية اللاجئ الفلسطيني وتمسكه الجمعي بحق العودة؟ بالطبع لا؛ فالكثير من الشواهد يدل على أن ذلك لم يؤثر على الفكرة أو المبدأ ولا زالت الذاكرة تورث من جيل إلى جيل رغم طول الزمن.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد ارتبط وضع اللاجئين الفلسطينيين بعد اتفاقية أوسلو بالسلطة الوطنية الفلسطينية. وبالرغم من كونهم يعيشون ذات الظروف التي يعيشها إخوانهم المواطنون فقد ظلت حركتهم محكومة بمدى الحراك الفصائلي والسياسي في أوساطهم بينما تعزيرهم حالات شبيهة بنظرانهم في دول الجوار تجاه المنظمة والسلطة والأداء السياسي العام داخل الأرض المحتلة. وقد فاقمت حالة الانقسام من حالة اليأس التي يعيشونها تحديدًا في قطاع غزة والتي يدفع ثمنها أولئك الأكثر فاقة بينهم. ولا يزال شعبنا في الداخل بكليته يجني ثمار ما زرعت أوسلو على الأرض من أوضاع انتعشت قليلاً حيناً ولكنها سرعان ما انتكست بسبب الفساد والاحتلال على حد وصف سلمان أبو ستة(7).

في الشأن السوري فإن الوضوح من البداية كان أكبر؛ فاللاجئون هم لاجئون وهم ضيوف إلى أن يعودوا. ومن هنا فقد تم تحديد مشاركتهم السياسية وتأطيرها في حدود دنيا؛ حيث ظل "نشاطهم السياسي محكوماً بالسياسة السورية ومراقباً بشدة؛ فلا يُسمح بالتجمعات أو تكوين جمعيات أو التعبير الحر إلا في أضيق الحدود"(8). أما اجتماعيًا فقد أثبتت الوقائع والشهادات أن اللاجئ في سوريا نال من الحقوق الاجتماعية -بشكل مرحّب به- ما لم ينله نظيره في دول مضيفة أخرى في التعليم والصحة والخدمات وإجراءات التنقل والسفر وغيرها. بطبيعة الحال فإن ذلك ناتج في الأساس عن محدودية عدد اللاجئين الفلسطينيين مقارنة بالشعب السوري مما لا يؤثر بالمعنى السلبي على مضيفيهم من جانب، ومن جانب آخر عدم وجود هواجس الوطن البديل الموجود في الأردن أو التأثير في التشكيلة الطائفية كما هو موجود في لبنان.

أما في لبنان فإن الصورة تزداد قتامة عندما يتم النظر إلى اللاجئين الفلسطينيين وقد ضاقت بهم الأرض بما رحبت؛ فلا حقوق سياسية ولا اجتماعية ولا غير ذلك(9)؛ فالعنصر الفلسطيني منذ وطئت قدمه أرض لبنان تم التعامل معه باعتباره مصدر تهديد للنسيج الاجتماعي الطائفي اللبناني وبالتالي للتركيبة السكانية والسياسية والدينية؛ من هنا تم حرمانه من أدنى وأبسط حقوق الإنسان والتي تتمثل في منزل يحويه بذريعة أن تطبيع حياة الفلسطيني أو دمجها بمحيطه المضيف سيؤدي إلى تكريس وجوده لاحقاً كابن للبلد وهو ما يشكل مصدر التهديد في الأساس؛ فالمخيم بقي هو بشكل يُندى له الجبين؛ حيث يُحاصر المخيم ويُدمر ولا يسمح بإعادة بنائه لذات السبب؛ فالفلسطيني غير مرحّب به على الأرض اللبنانية رغم أن النكبة في ستينيتها. وعلى الرغم من الوعود الكثيرة التي تلقاها كثير من المسؤولين الفلسطينيين أثناء حواراتهم مع السياسي اللبناني إلا أن التطبيق على الأرض ووجه بممانعة كبيرة من قبل أصحاب النفوذ في المؤسسة اللبنانية. ومما زاد في سوء الحالة هناك أن أيًا من مكونات المجتمع اللبناني على اختلاف طوائفه ومسمياته لم يتبنّ الدفاع عن هذا الوجود على طريقة ما هو معمول به في سوريا على الأقل. على العكس لقد أدار كثيرون ظهورهم وتعاملوا مع معاناة اللاجئين على مر السنين بشكل خجول لا يشي بتحمل المسؤولية القومية أو الدينية أو حتى الإنسانية. مما لا شك فيه أن الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وما جرى في الحرب الأهلية وكون الفلسطيني فاعلاً مهماً فيها آنذاك قد فاقم من معاناة الكل الفلسطيني فيما بعد وهو ما تم على أساس رؤيته في إطار ما جرى في الحرب الأهلية علاوة على اعتباره نقيضاً طائفيًا؛ فعلى الرغم من حداثة الحرب الأهلية زمنياً بالمقارنة مع النكبة وعمرها إلا أن النفخ في دور الفلسطينيين في تلك الحرب والخطر الذي شكّله ويشكّله وجودهم أدى إلى تعميق الشعور لديهم بالاعتزاز والعزلة وهو ما عزّز عمق الشرخ بين ما هو فلسطيني وما هو لبناني. وهذا بطبيعة الحال يقودنا لما يمكننا أن نطلق عليه الفلسطينيوفوبيا.

الفلسطينوفوبيا

ارتبطت (الفلسطينوفوبيا) أو الخوف من العامل الديمغرافي أو السياسي الفلسطيني بالوجود الفلسطيني لاجئاً في البلاد المضيفة. ومع أن لكلّ غرضه من النفخ في بالون التناقضات مع هذا الوجود إلا أن ما جمع الكل هو الرغبة الأكيدة لديهم في تحجيم إمكانيات تسببهم في عدم استقرار الدولة المضيفة بأي شكل من الأشكال؛ ففي الأردن عندما أصبح الاستقرار منوطاً بالوجود المسلح الفلسطيني دخلت الدولة الأردنية في حرب مع المنظمة، وتعاضمت مشاعر الشقاق بين الدولة برمزياتها والممثل الرسمي للفلسطينيين م.ت.ف وظلت العلاقة المتوترة قائمة على الخوف مما يسمى الوطن البديل إلى الآن. وفي سوريا عندما لم يلتق الخطان: الفلسطيني الرسمي ممثلاً بمنظمة التحرير والخط السياسي للدولة السورية وتمايزت التوجهات

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

أوصلت المؤسسة السورية رسالتها غير القابلة للنسيان متمثلة في تل الزعتر وحرب المخيمات والملاحقات التي قامت بها أجهزة الدولة ضد العناصر (المشاكسة) من الفلسطينيين. أما في لبنان فإن التجربة كانت أمرًا عندما تعلق الأمر بدخول إسرائيل على الخط اللبناني وطرده للعنصر الفلسطيني المسلح وبالتالي تمكينه للدولة اللبنانية من أخذ زمام الأمور في إحكام القبضة على الوجود الفلسطيني هناك.

منذ ذلك الحين وظهر الفلسطيني مكشوف أمنياً ورأسه مسقوف سياسياً؛ فالمشروع الذي تحدث عنه ننتياهو أو شارون أو غيرهم بحق الأردن كدولة للفلسطينيين لاقى صده في العقل الأردني، وزاد من مفاعيله قدرة الفلسطيني على تحقيق اختراق اقتصادي كبير بسيطرته على مفاصل مهمة في الاقتصاد الوطني الأردني وهو ما وُجد شعوراً بأن الفلسطينيين يملكون البلد اقتصادياً وهم موجودون فيها اجتماعياً ولا ينقصهم من أجل إتمام فكرة الوطن البديل إلا التسلق إلى رأس النظام واستلامهم زمام الأمور.

هذه المعطيات والأقويل على بساطتها وركنتها لاقت صدى لدى نخب كما أفراد وجماعات في الجانب الأردني وهو ما خلق حالة من التوجس والقلق على الرغم من أن الفلسطينيين جماعات أو أفراداً لم يُبدوا تجاوباً ولا قبولاً لهذه الفكرة وليسوا من دعائها أو الراغبين بها. في الجانب اللبناني فإن عنصر التسييس الطائفي دفع بالقائمين على شأن الدولة اللبنانية إلى انتهاك حقوق الفلسطينيين التي يكفلها لهم القانون الدولي الإنساني كلاجئين؛ فمن حقهم العيش الكريم ومن حقهم أن يُعاملوا بمستوى يليق بالإنسان وحقوقه لا أن يُحرّموا من سبعين وظيفة ومهنة يعمل بها نظراً لهم اللبنانيون؛ مما دفع بكثير منهم إلى البحث عن الهجرة إلى دول الغرب والتعلق بها ورؤيتها كمهرب من واقع مرير (10). وقد ظلت تلك الرؤية تحكمهم سياسيين وغير سياسيين رغم أجواء المصالحة التي كانت تبدو أملاً في الأفق بين الحين والآخر (11).

في المحطات جميعاً عندما أصبح الفلسطيني قادراً على (الخرمشة) لم يكن هناك مجال للمساومة معه. وانطلاقاً من فهم عموم اللاجئين لهذه المعادلة لم يعد هناك من يفكر في رفع سقف المواجهة مع الاحتلال عملياً إلا وفق المتاح من قبل النظام الحاكم ووفقاً للرؤية التي يريدها وبالشكل الذي يرتضيه. وقد خفّضت عمليات "كي الوعي" التي مورست بحق اللاجئين الفلسطينيين من سقف أدائهم وانخراطهم في العمل من أجل حق العودة بالشكل الذي يرتؤونه؛ ففي الأردن ومع انتهاء الوجود الفلسطيني المسلح هدأت الجبهة وخمدت، وفي سوريا فالأمر أكثر تشدداً أما لبنان فمع انتهاء العام 1982 لم يعد الوجود الفلسطيني المسلح مؤثراً في المشهد كما لم يُسمح له من جديد بأخذ زمام المبادرة للتحرك على صعيد العمل المسلح حتى من قبل أولئك المصنفين ضمن صف سوريا. والمعادلة الرسمية التي حكمت ورسمت تلك المعطيات هي أن استقرار الدولة وتنميتها هي الأولوية سواء اتفق النظام مع فكرة المقاومة أم لم يتفق، فالمسؤولية من وجهة نظرهم ليست فُتورية بحيث يمكن حلها كذلك بل هي مسؤولية جماعية لا ينبغي لواحد أن يتحمل عبئها. أما أبرز معالم الفلسطينيوفوبيا فهي:

- 1) الشحن السياسي المتمثل في بعض الكتاب والصحفيين والسياسيين سواء في الأردن أم في لبنان (12).
- 2) الإقصاء الإداري الحكومي للفلسطينيين وحصر دورهم في القطاع الخاص بعيداً عن مفاصل الحكم والتأثير لاسيما في سلك الدولة أو الجيش (13).
- 3) الحرمان الوظيفي من كثير من الوظائف سواء في القطاع الخاص أو الحكومي ومنع التملك.
- 4) المشاعر المحتقنة بين الطرفين الفلسطيني والأردني على مستوى الشارع والنظرة الدائمة بعين الشك بين الطرفين.
- 5) الإقصاء الاجتماعي لهم في لبنان ودفعهم إلى حالة من الاغتراب الشديد.

وللتخلص من هذه الآفة فإن المطلوب هو التركيز على الصفة العامة للحالة الفلسطينية أكثر من المسألة الإنسانية والسعي إلى تعميق الوعي بهذه المسألة لدى أصحاب النفوذ من كتّاب وسياسيين وصنّاع رأي عام مع ضرورة عدم إغفال العنصر الإنساني بطبيعة الحال.

ثانياً: الجسم القيادي الذي يمثلهم في المجتمع الدولي

وهي المنظمة، فهي منذ إعلان الجزائر سنة 1988 ومن ثمّ اتفاقية أوسلو 1993 ومن بعدها تعديل الميثاق في العام 1998، لم تعد ذات صلة حقيقية بطموحات وآمال اللاجئين الفلسطينيين؛ ففوق أن المنظمة أسيرة قيادة هرمة متنفذة فإنها -كما هو

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

معروف في محطاتها التفاوضية- أخضعت مسألة اللاجئين للنظر وإعادة النظر، فيعد تأجيلها منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو الى المرحلة النهائية من المفاوضات وربطها بالمفاوضات الإقليمية فإن المسألة في جُلها غدت محلاً للمقايضات والمساومات، بحيث أمسى الحديث عن حلول هذه المشكلة يتم في إطار الحديث عن الاستيعاب في حدود الدولة الفلسطينية المزمع اقامتها على أراضي الضفة الغربية والقطاع أو ضمن حلول إقليمية ودولية. من هنا فإن الثقة بقدره هذا الجسم على الاستمرار في ادعاء تمثيله حقيقة للفلسطينيين عمومًا أو مجتمع اللاجئين على وجه الخصوص غدت محط ريبه وشك مما وأد شعورًا بالاعتراب السياسي وبالتالي سلبية سياسية لدى قطاع واسع منهم(14). لذا فإن من أولويات إعادة الاعتبار لموضوع اللاجئين كأساس للصراع إعادة بناء المنظمة على أسس سليمة تضمن إعادة إنتاج المكون الإستراتيجي للمنظمة ميثاقها وسياقها. أما وأن هذه المسألة متعثرة ومرتبطة بالنوايا أكثر منها بالتصريحات أو الأقوال فإن جعل المسألة مطلبًا لمجتمع الفلسطينيين عمومًا واللاجئين على وجه الخصوص هو السبيل الأكيد لتحقيق هذا المطلب وتعجيله.

ثالثًا: الأحزاب التي تنشط في أوساطهم

من الخطأ المنهجي والموضوعي أن يلجأ المرء إلى التعميم جزأً؛ لذا فإن الفصائل الفلسطينية ليست واحدة في تمثيلها لمصالح اللاجئين ومعاناتهم؛ ففي الوقت الذي تُسخر فيه بعض هذه الفصائل إمكاناتها لدعم وإسناد هذا المجتمع فكريًا وماديًا وتدافع عن نسيجه وترتقي به اجتماعيًا وتربويًا اكتفت فيه بعض تلك الفصائل بالخطابات والشعارات والعمل مع اللاجئين من عل. وفي الوقت الذي حملت فيه بعض هذه الفصائل موضوع إعادة بناء المنظمة على محمل الجد وتمارس دورها في العمل على الدفع بقضيتهم إلى الأمام فإن البعض اكتفى بأداء المنظمة وما يمكن أن تأتي به على هذا الصعيد. ومع ذلك فإن من الواضح أن لطبيعة النظام السياسي الذي يحكم اللجوء جغرافيًا دورًا مهمًا في تمكين هذه الفصائل أو تلك من العمل في أوساط اللاجئين، وبالتالي كسب تأييدهم أو ولأهم وهو ما نجد واقعا على الأرض. على كلِّ الفصائل التي تعاني من حالة الركود أو الموت السريري وتلك الناشطة والمتألقة مطالبة بالعمل مؤسسيًا لرفع حالة الشقاء والمعاناة عن أولئك الذي يصارعون بقسوة من أجل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم. فالعمل مع الناس من أجل الهدف البعيد لا ينفي ضرورة العمل من أجلهم في الأمد القريب.

رابعًا: المحيط الدولي والجدل حول الحل لمشكلتهم

الأداء الدولي المحيط يتعلق بالعمل مع اللاجئين على أساس حل قضيتهم على قاعدة التوطين والتعويض فضلاً عن العودة والتعويض؛ فحالة شبه الإجماع الدولي في رفض الاستيطان على سبيل المثال لا يمكن رؤيتها في موضوع اللاجئين. فعلى الرغم من وجود مواقف عامة تستند إلى القرار 194 إلا أن واقع حال تلك الدول وعدم إتيانها على هذا الموضوع من زاوية اعتباره قانونيًا وسياسيًا جعل من موضوع اللاجئين محط نظر ورش العمل ومراكز الأبحاث التي تنتشط منذ فترة طويلة في إطار البحث في سبل الحلول وفق آليات التعويض على اعتبار عدم عملائية خيار العودة؛ لذا فالرواية الإسرائيلية في موضوع عدم إمكانية استيعاب اللاجئين وإعادتهم إلى الأماكن التي هُجروا منها أصبحت مقبولة لدى صانع القرار الغربي وما يبحثون عنه هو دعم مشاريعهم التوطنية والتعويضية من قبل اللاجئين وممثليهم. على الرغم من أن تلك المخارج ليست قانونية من زاوية تجاهلها للحقوق المنصوص عليها في القرارات والقوانين الدولية لصالح حق العودة، إلا أن محاولات إخراجها قانونيًا وإلباسها لبوسًا يبدو معقولاً لا زالت جارية تحت حجج وذرائع تتراوح بين متطلبات المصالحة التاريخية والحلول الوسط تارة أو التقادمية تارة أخرى، وفي هذا يحاولون الربط ما بين ما حصل بحق السكان الأصليين في أكثر من منطقة من العالم وضياع حقوقهم في بيوتهم الأصلية تحت طائلة الزمن أو القبول بالتعويض وإغلاق الملف.

خامسًا: العامل الإسرائيلي وتفاعلات الاحتلال مع قضيتهم

هذا العامل على أهميته إلا أنه مغلق من زاوية القبول أو عدمه لعودة اللاجئين؛ فهناك إجماع على هذه القضية في إطار الأحزاب الصهيونية. ومع تزايد الضرب على نغمة الدولة اليهودية مؤخرًا ووجود تأييد واسع لهذه الفكرة حتى من قبل الإدارة الأميركية فإن إمكانات الزحزحة تفاوضيًا مع إسرائيل في هذا الشأن معدومة، ومن هنا فلا يمكن التحويل على التفاوض فيما أقل من هذا بكثير فضلاً عن هذا الموضوع والذي يمس أس وجودهم كدولة كولونيلية محتلة؛ فالتوطين هو بديلهم المؤكد وكل حل آخر داخل فلسطين المحتلة عام 1948 هو حل مرفوض من قبل إسرائيل(15).

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الإنساني أم القانوني والسياسي: تكريس الحالة أم الصورة؟

"هذه قضية إنسانية بامتياز"، مقولة يكررها العديد من الناشطين في إطار اللاجئين بوعي أو من غير وعي. وفي الوقت الذي يُعد ذلك صحيحًا من جانب فهو من جوانب أخرى غير موفق؛ إذ إن البُعد (الإنساني) يوحى بالتجريد من الأبعاد الأخرى والتي غالبًا ما تغيب عن الخطاب الأكثر تصويرًا للحالة حيث اقتران الإنساني بالسياسي والقانوني. فقد ارتبطت صورة اللاجئ الفلسطيني بابين المخيم لدرجة أن هناك من لا يرى وجودًا للاجئين خارج إطار هذا التعريف؛ فاللاجئ وفقًا لذلك التصور هو ذلك الذي يسكن المخيم والذي تبدو صورته جلية ويمكن تشخيصه دونما مشقة، على الرغم من أن أعداد ونسب هؤلاء لا تساوي سوى قرابة الثلث بين أولئك اللاجئين الموزعين في دول الجوار 29.4% (16)، وأقل من ذلك إذا أخذنا بالاعتبار من هم خارج تلك الدول. ولإعطاء صورة أكثر دقة فهم حسب إحصاءات وكالة الغوث في سبتمبر/أيلول من العام 2009 يشكّلون في مخيمات لبنان ما نسبته 53% من اللاجئين المسجلين فيها، بينما يأتي اللاجئون في مخيمات قطاع غزة في المرتبة الثانية بنسبة 46%، في حين يأتي أولئك في مخيمات سوريا في المرتبة الثالثة بنسبة 27%. أما القاطنون في مخيمات الضفة الغربية والأردن فيأتون في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي بالمقارنة مع اللاجئين المسجلين في كل منطقة بنسبة 25% و 17% (17).

وقد عزز هذا التصور عمليات الربط الدائمة للاجئين بمكان التجمع الذي يحتويهم بما يحمله هذا التجمع من معالم بؤس وشقاء وفق وبطالة وخراب في البنى التحتية؛ لذا فإن من يريد من الغربيين على سبيل المثال التعرف على اللاجئين وأخذ صورة عنهم فإنه يؤخذ إلى المخيم. ومن يريد إجراء دراسة حول مجتمع اللاجئين الفلسطينيين يذهب إلى المخيم وقلّ أولئك الذين يتوجهون خارج هذا المربع للتعرف على صورة اللاجئ بمعناها السياسي فضلاً عن بُعدها الإنساني كما يفضل الكثيرون التركيز عليه. كما أن مسعى المفاوضين للحلول في هذا الإطار يرتكز في مرافعاتهم على بؤس الحالة التي يعيشها سكان المخيمات في الشتات كدليل على ضرورة وإلحاحية البحث عن مخرج أكثر من ارتكازها على المسألة القانونية أو السياسية، وهو ما دفع المفاوضين الفلسطينيين في كامب ديفيد الثانية مثلاً للتركيز على اللاجئين في لبنان أكثر من نظرائهم في دول أخرى تبعاً لمستوى المعاناة (18). هذه الصورة النمطية دفعت إلى التصور بأن الخروج من المخيم وتحسين أوضاع السكان فيه قد يمس بالقضية الوطنية للاجئين ككل، وأن إعادة تأهيل مخيم قد يسهم في تذويب الصورة النمطية للاجئ على أنه ذلك المنهك اقتصادياً والمنهك اجتماعياً وإنسانياً والذي لا كهرباء ولا ماء ولا شبكة هاتف ولا بنى تحتية في خدمته.

لقد أسهمت مؤسساتنا ومنظماتنا ومراكز أبحاثنا ومنظورنا في التسويق لهذه الصورة النمطية حتى تظل قضية اللاجئين قائمة في أذهان المجتمع الدولي مستندة التعاطف والدعم المطلوب بأشكاله المختلفة. من هنا وجدنا المخيمات في لبنان تظل على حالها منذ ستين عامًا لأن تغيير الصورة هناك من شأنه كما يتصور القائلون على أمر الدولة اللبنانية- تغيير وضع اللاجئين والتأثير على قضيتهم الوطنية بما يرسخ وجودهم في البلد المضيف. وإلا فكيف يمكن قراءة إعاقة إعادة بناء مخيم نهر البارد في لبنان إلا في إطار رغبة دفينية أو ظاهرة في التخلص من عموم هذا الوضع المستمر منذ أكثر من ستين عامًا مضت. ولنقرأ على سبيل المثال ما قاله أحد الزعماء اللبنانيين عندما تنهأ إلى سمعه أن 500 مليون دولار -وهو رقم بحاجة إلى تدقيق في الأساس- قد تم رصدها لإعادة بناء المخيم حيث قال مبررًا رفض ذلك: "وهل سيبقى المخيم مجرد مخيم إذا أنفق على إعادة بنائه هذا المبلغ؟" (19)، وهذا أيضًا ما نجده يقف ضامنًا خلف عدم وجود محاولات جادة للتخفيف من معاناة سكان المخيمات بشكل جذري إستراتيجي من قبل الهيئات والمؤسسات والمنظمات الراحية والعاملة في أوساط أولئك اللاجئين أو المهتمة بهم. فعلاوة على أننا نحن الذين نرسم الصورة فنحن الذين نسوقها ونحن الذين نشترى بها. فلئن كان تصويرها من قبلنا على هذا النحو ليس إلا فليس بإمكاننا التسويق لها إلا على هذا النحو، وإلا فكيف سنسوق لقضية قومية ودينية ووطنية وقانونية ونحن بالكاد نسوقها إنسانياً. وإذا كنّا نكسب تعاطفًا إنسانياً وليس هنالك من مدخل إلا هذا المدخل فكيف لنا أن نكسب وقفة سياسية وحجة قانونية؛ فالربط الإنساني بمعزل عن القانوني والسياسي على أهميته في تصوير الضحية، وكسب التعاطف هو الذي يقف خلف كل محاولات الباحثين ومؤسسات الدراسات ورسم السياسات الغربية وشرق الأوساطية لرسم حلول إنسانية أكثر منها سياسية، فالتفكير السياسي أو القانوني أقل منه بكثير في الجانب الإنساني؛ إذ إن معظم المهتمين دوليًا يبحثون عن حل لهذه المشكلة (الإنسانية) بشكل يفرغ القضية من أبعادها الوطنية أو السياسية أو القانونية، ويجعل من مسألة مكان الحل وثمان الحل بالمعنى المادي البحث هو مرتبط الفرس وعقدة الحلال ببواعث إنسانية أكثر منها أي شيء آخر. وهذا بالمجمل خلافاً لكل صراعنا الذي نخوضه حول حق العودة واللاجئين.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

ديمومة المعاناة وشرطية العودة!!

بسبب فقدان البعد الإستراتيجي في التخطيط ورسم السياسات في أطرنا الوطنية ومؤسساتنا العاملة في هذا الحقل، فقد تُرك أمر ابن المخيم الممثل لمعاناة اللاجئين لنفسه، فمن قوي من هؤلاء على الخروج من المخيم أو حتى الهجرة خارج البلد المضيف إلى بلد أجنبي فلا بأس بذلك، أما السعي وطنياً للتخفيف من المعاناة عبر إعادة تعريف مسألة اللاجئين بأبعادها وألبستها وأعطيتها الوطنية والقانونية والسياسية بدلاً من الإنسانية فقط فقد ظل محل تردد وتشكك. وكان المعاناة هي شرط تحقق العودة والتحرير، فبلا معاناة لا تعاطف ولا تحركاً دولياً مسانداً للفلسطينيين في مطالبتهم باسترداد أرضهم ووطنهم، وكان المسألة فقط هي مسألة أولئك المقيمين في المخيمات وليست مسألة وطنية وقومية ودينية بامتياز. بينما في حقيقة الأمر فإن وجود أو انتفاء المعاناة لا يقلل ولا ينبغي أن يحول دون عودة الحقوق لأصحابها أو الإصرار والنضال من أجل ذلك كون المعاناة هي نتاج حالة تُعتبر هي الثابت في مسألة اللجوء وليست شرطاً ملازماً أبدياً لها. ولذلك فكما صورة اللاجئ المعدم ينبغي تسليط الضوء على اللاجئ المتعلم واللاجئ المثقف واللاجئ الغني واللاجئ المبدع إلى جانب صورته في حالة الفقر أو الانعدام. فكل هذه الصور مطلوبة كي يتعرف العالم على أن هذا الشعب هو شعب غني بمكوناته ومقوماته وإمكاناته، وأن عدالة قضيته تكمن في مظلوميته أكثر منها في فقره أو حاجته وفاقته.

على الرغم من الإقرار بصعوبة ضبط حركة الاجتماع البشري وبالتالي سلوكيات اللاجئين وتنقلاتهم ومعيشتهم والنمط الذي يريدونه إلا أن ترك الأمور على ما هي عليه يشي بأخطار من قبيل فرض الأمر الواقع في مسألة اللاجئين الفلسطينيين، كفتح باب الهجرة أو توسيع الخيارات أمامهم من طرف واحد في حال تعذر الاتفاق على ذلك سياسياً؛ ففي الوقت الذي عملنا فيه على تنميط قضية اللاجئين وحصرها بأبناء المخيمات فإذا ما صحونا يوماً ووجدنا أن فرصاً للهجرة أمام هؤلاء قد فُتحت فإن من شأن ذلك أن يفرغ أيدي سياسيينا من أوراق الضغط التي تعودوا على اللعب بها؛ لذا فالتسويق لهذه القضية ينبغي أن يكون على أسس سياسية ووطنية وقانونية واضحة في حين أن التنميط الإنساني فقط يُنذر بحلول إنسانية ولو من طرف واحد، وهو ما يشكل خطراً على القضية الوطنية ينبغي الحذر منه ووضعها في الاعتبار سياسياً. فكسب قضية قانونية بشأن اللاجئين ضد إسرائيل في المحاكم الدولية من شأنه أن يلعب دوراً لا يقل أهمية عن الدور التي تلعبه الصورة لدى السياسيين. فإن كانت الصورة لدى الرأي العام تلعب دورها في بناء التصورات فإن الطرق على الحالة من الناحية القانونية والسياسية والوطنية يلعب في أوساط السياسيين والرأي العام دوراً لا يقل أهمية.

من هنا فإن معركة اللاجئ معركة متعددة الأبعاد والجبهات، وما يهمه هو الإبقاء على قضيته كقضية سياسية وقانونية ومن ثم إنسانية؛ ولذا فإن دور الصورة في رسم الرأي العام العالمي المساند يُعتبر ضرورياً مقارنة بأدوار أخرى بهذا الشأن. ولكن تكبيد الناس المعاناة أو عدم بذل الجهد في التخفيف عنهم يُعد أمراً منافياً لقواعد العمل السياسي والأخلاقي والمهني؛ فلا داعي لاصطناع الصورة فالصورة في حالتنا تتكلم عن ذاتها، ومنها وعلى شاكلتها الكثير مما يحطم الصخر ويصم الأذان، ولكن المشكلة تكمن في أولئك الذين كانوا قادرين على الفعل أو هم بالفعل الآن قادرين ولكنهم لا يفعلون ما يجعل من هذه الصورة أقل مأساوية وألماً.

المشكلة في خطاب أولئك (الإنسانيين) أن بقاء أو عدم بقاء وكالة الغوث على سبيل المثال يتعلق بكونها تسد ثغرة في وضع اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً أكثر من كونها شاهداً دولياً على استمرار الجريمة بحق شعب طُرد من أرضه وهُجر في المنافي والشتات. فكما أن هذه الوكالة تأتمر بأمر الممول الذي يمسك بتلابيبها سياسياً فلا تلهج بكلمة سياسة أو تسمح بمثلها من قبل موظفيها والعاملين في إطارها فإن بقاءها يغدو مهمة أميركية أكثر منها مهمة أممية أو حتى عربية وإسلامية. من هنا فإن منطلق القائمين على التعبئة في الجانب الوطني الفلسطيني لا بد أن يكون واضحاً لا لبس فيه؛ فمشكلتنا لا تكمن في بطوننا وقلة حيلتنا المادية بل في تجريدنا من وطن وأرض وهوية ودار. والفرق بين المنطلقين كبير ومآلات الأمور في الحالتين مختلفة جداً.

إن التركيز ينبغي أن يكون على الموازنة المدروسة بين تعزيز الحالة أو الصورة لدى الرأي العام "لقد امتلأت أجواء حياتنا بخضم هائل من الصور، كما تذخر عقولنا وسرائرنا ومخيلاتنا برصيد صوري آخر، وكلها في تفاعل دائم؛ فهي من البيئة والحياة، وإلى البيئة والحياة، فتشكل للإنسان مع محيطه نسيجاً متشابكاً من العلاقات، وهذه العلاقات مبنية على أنظمة مكونة

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

من صور للأشكال ذات الدلالة الاصطلاحية، وأشكال أخرى ذات دلالة مُصاحبة أو إيحائية. وعليه فإن ثقافة الصورة تتمحور حول مفهوم الشكل الذي يُعتبر "الدينامو" أو المحرك لنوعية هذه الثقافة" (20).

"وبما أن أكثر المثبرات تأثيرًا في نشاط المخ البشري هي المثبرات البصرية، فنحو 80% وربما أكثر من المدخلات والانطباعات الحسية التي نستخدمها في الحصول على معلومات عن البيئة وعمّا يحيط بنا هي مدخلات وانطباعات بصرية؛ لذا يمكننا القول: إننا نعيش في عصر الصورة، فلم تعد الصورة تساوي ألف كلمة - كما جاء في القول الصيني الشهير - بل صارت بمليون كلمة وربما أكثر. ولقد أصبحت الصور مرتبطة الآن على نحو لم يسبق له مثيل بكل جوانب حياة الإنسان" (21).

ولذلك لا ينبغي ونحن نتحدث بلغة السياسة والقانون نسيان ما جلبته صورة محمد الدرة من تأثير على الرأي العام العالمي في التعاطف مع القضية الفلسطينية (22). أو ما فعلته صورة الجندي الأميركي المسحول في الصومال في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وما فعلته صورة الفتاة الفيتنامية إضافة إلى صور نعوش الجنود القتلى في الرأي العام الأميركي عام 1974م (23). وفي النتيجة فإن تصوير الضحية في أذهان الآخرين مهمة وطنية وضرورة تحريرية، وفي ذات الوقت فإن المخاطبة بالحالة هي بذات القدر من الأهمية إن لم تكن أكثر؛ فالصورة إلى جانب الحالة يقفان صفاً واحداً في بناء التصور لدى صانع القرار أو المهتمين بالشأن المحدد حيث لا يغني أحدهما عن الآخر؛ فبناء التصور من شأنه التأثير في طبيعة المبادرة والفعل السياسي المنوط بصاحبه. فإذا تم إحسان بناء التصور العام لدى صناع الرأي أو الرأي العام عمومًا فإن النتيجة المتوخاة سوف تكون مستندة إلى الهدف الذي رسمه الفلسطينيون من حشد الطاقات وتعبئة عناصر القوة بما يحمي حق العودة ويعيد الحق إلى أصحابه على المدى البعيد.

بين الإدماج والتذويب

سعت إسرائيل إلى نفي الصورة التي يكرّسها وجود المخيمات كونها شاهداً حياً على المأساة الفلسطينية المتجددة، فعمدت إلى تبني مشاريع لتفكيك المخيم كوحدة سكانية وجغرافية مثيرة للرأي العام العالمي ومفرخة لليؤس المؤدي إلى تقاوم المواجهة مع الاحتلال. لم ينجح مسعى إسرائيل كون اللاجئين واعين لهذا المخطط الذي هدف إلى تذويبهم في الوسط الذي يعيشون فيه والتأثير على قضيتهم الوطنية. كما سعت -ولا زالت- ولطالما تمننت أن تنتهي ولاية الأونروا على اللاجئين الفلسطينيين بمعناها حتى الاجتماعي والإنساني. وقد دعمها في ذلك أعضاء كونغرس أميركيون ومراكز بحثية أميركية وأوروبية من أجل إعادة النظر في وجود وغائبة هذه الهيئة الدولية. فوجودها من وجهة نظرهم من شأنه الاستمرار في عولمة مسألة اللاجئين الفلسطينيين وتذويبها (24). فبدلاً من أن تقوم هذه المنظمة -كما تريد إسرائيل- على دمج اللاجئين في الأوساط التي يعيشون فيها بمعنى تذويبهم، فهي تعزز من عزلتهم واغترابهم وشعورهم بالباقي والمتنامي بوجود المشكلة وبالتالي ضرورة السعي والنضال من أجل حلها. لذلك كله فإن نفي المخيم ونفي الوكالة هو تصور للدمج بالمفهوم الإسرائيلي وهو ما يريدونه تذويماً للقضية وإنهاء لها.

من هنا فإن تذويب اللاجئ لا دمج هو غاية المطلوب في وضع المخيمات الفلسطينية وهو مسعى (حلال) المشاكل الدوليين هذه الأيام، وهذا إن تم -على خطورته- فلا ينبغي أن يسمح بأن يمس صميم القضية وأسها. ولكن هل يمكنهم ذلك؟ هل يمكن أن تنتهي ظاهرة المخيمات وبالتالي كينونة ووجود وكالة العوث وغيرها من المظاهر المرتبطة بهذا الوجود؟ للإجابة على هذا ينبغي أن نسلم ابتداءً بانقضاء الاستحالة في عالم السياسة والاجتماع. وهو ما يجعل التفكير الإستراتيجي في الظواهر المحيطة ووضعها على طاولة الاحتمالات من الأمور الملحة لرسم السياسات والتفكير في المآلات والمخرجات وما يمكن فعله بشكل مسبق؛ فالمخيم بالصورة التي تعامل الفلسطينيون بها والعالم من بعدهم يمكن أن يصبح أثراً بعد عين في حال توفرت ظروف موضوعية لهذا الغرض وهو ما يجعل الاعتماد عليه في روايتنا لحكاية اللاجئين أمراً غير محمود بالكامل لما يترتب على تفكيكه من آثار على الرواية ككل. أما للإجابة على كيف، فإن ذلك قد يتم بإحدى ثلاث صور: إما تأمرًا؛ وذلك بتفكيك المخيم وإعادة إنتاجه بشكل تنتفي معه الصورة النمطية؛ وهذا يستدعي وجود أطراف عديدة مستعدة لذلك على قاعدة التوطين. أو عبر آلية تطور تاريخية طبيعية ترتقي فيها الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للاجئ الفلسطيني بحيث يمكنه ذلك من إعادة إنتاج ذاته خارج إطار هذا المربع المسمى مخيمًا وهذا رهن بالزمن؛ فمن الطبيعي مع التحسن المستمر في هذه الوضعية أن ينتفي وجود المخيم كصورة معبرة عن حياة اليأس وهو ما لا ينبغي أن يخيفنا بالمناسبة. والخيار الثالث يكمن في محاولة

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

التفكيك والتوطين المبطن بفتح باب الهجرة أمام جموع الشباب بما يمكّنهم من البحث عن مستقبلهم وربطه بأدوات إنتاج دولية في هذه الدولة أو تلك. وهذا من الممكن حصوله إذا تمت دراسته في إطار التفاهم والتعاون العربي-الإسرائيلي على ضمان أمن إسرائيل وديمومتها بمعزل عن أشد قضايا الصراع تعقيداً؛ وهو ما يسهّل المهمة على المفاوضين من كل الأطراف.

في كل الخيارات الثلاث فإن ما يمكن أن ينتج عن مثل هذه العمليات هو مجرد التخلص من الصورة النمطية لللاجئ ابن المخيم؛ وبالتالي فإن هذا الهدف الإسرائيلي والمتأسرل هو محاولة للتخلص من الصورة المعولمة لهذا اللاجئ الفلسطيني وإعادة إنتاجها بما يشي بانتقاء المشكلة والخلص منها. وهذا ما يفسر المحاولات المستميتة من مراكز القوى المهتمة بحل الصراعات أو النزاعات الدولية للبحث في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة التوطين والتعويض لا على قاعدة العودة والتعويض. من هنا فإنهم يعتقدون أن انتقاء الصورة من شأنه نفي الحالة بينما الفرق بين الاثنين -كما نعلم- كبير؛ فنفي الأولى لا ينفي أبداً الثانية بينما نفي الثانية من شأنه أن ينفي الأولى. فلو تم جدلاً بشكل قسري أو تآمري أو اعتيادي انتقاء الصورة فإن الحالة تظل كما هي بحاجة إلى حل لاسيما وأن هذا الحق فردي كما هو جماعي وكلا الحقين لا يغنيان عن بعضهما؛ وبالتالي فإن الصراع سيظل قائماً ما بقيت الحالة بغض النظر عن بقاء الصورة أو عدم بقائها. فالحالة وفقاً لمعناها وجوهرها تُعد البعد الذي تتمتع به الشخصية القانونية واللاصق بها في المجال الدولي، بينما الصورة ما هي إلا مجرد الشكل المرافق للحالة وليس جوهرها. ولذلك ما دام اللاجئون متمسكين بهذا الحق وتمثلهم قوى حية تمسك بزمام هذا الحق ولا تسامح عليه فإن نفي الصورة وجودياً أو معنوياً والتخلص منها لا يعني أبداً تبدد الصراع وانتفاء المظلومية التي هي حالة اللاجئ الملازمة سواء كان داخل المخيم أم خارجه مندمجاً أو غير مندمج.

بين (الهولوكوست) والنكبة... نجاح يقابله فشل

نجحت دولة إسرائيل ومن خلفها الحركة الصهيونية في تسويق صورة الضحية اليهودية التي تشكّلت قُبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية في العالم إلى الحد الذي غدت فيه جزءاً من المناهج الدراسية. علاوة على أن تشريعات سنّت لمحاربة أي محاولات للإنكار أو التقليل من شأن تلك الصورة التي تركزت عبر عقود زمنية متتالية (25). ففي أوروبا على سبيل المثال أصبح الحديث عن اللاسامية محفوفاً بالمخاطر؛ حيث يحسب الباحث ألف حساب حتى لمحاولات الدراسة لما في هذا الحقل من الأشواك، وهو ما يجعل الشخص عرضة للمساءلة أو المحاسبة القانونية والسياسية على حد سواء. فالنجاح في تسويق الصورة يُعد نجاحاً لأدوات الترويج الفعّالة والمؤسسات التي رعت مثل هذه العمليات. في المقابل فبالرغم من النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطيني واقتلعه من دياره ومضي أكثر من ستين عاماً على تلك المأساة متجددة الفصول فإن المؤسسة الفلسطينية بالكاد تأتي على النكبة بفصولها أو حتى بعض من محطاتها؛ ففي المنهاج الفلسطيني على سبيل المثال بقيت مادة التربية الوطنية للصفوف الثامن والتاسع والعاشر بلا منهاج أو مقرر لتعذر طباعة مقررات كانت خطوطها العريضة قد أتت على ذكر النكبة، والسبب كما هو معروف يتمثل في الممول واعتبار أي شكل من أشكال التعليم في هذا الإطار تغذية للكرهية والبعضاء بين الشعوب وهو ما يتنافى مع متطلبات عملية السلام. هذا دفع بمؤسسة مجتمع مدني غير متمولة غربياً لعمل المقررات وطباعتها ومن ثمّ تسويقها في أوساط الطلبة والمدرسين كي تكون مساعداً لهم في فهم وتحليل وربط الخطوط العريضة بالواقع الفلسطيني. ورغم نجاح هذه التجربة وريادتها ورواجها في الأوساط التعليمية إلا أنها حُوربت ووُوجهت بالتحريض حتى من قِبل مسؤولين حضروا على الطلبة التعامل مع هذه الكتب تحت طائلة المسؤولية.

أما على الصعيد العربي والإسلامي فضلاً عن دول أخرى فقد كان الفشل الفلسطيني على هذا الصعيد أوضح وأبين؛ فسنوات النكبة كلها وفصولها المرثية والمعيشة كل يوم لم تُجد في الدفع إلى تمثّل الرواية الفلسطينية في المناهج الدراسية. ولم تُعدّ النكبة أو حتى قضية القدس عموماً جزءاً من الدراسة إلا من طرف بعيد وعلى استحياء في بعض الأحيان، وكان هذه الصورة والحالة الإنسانية والقانونية والدينية فضلاً عن القومية ليست كافية كي تفرض نفسها على صانع القرار في هذا الشأن ناهيك عن المؤسسة الفلسطينية بأطرافها والتي لم تسع إلى ذلك عبر تقديم روايتها بشكل لائق يتناسب وأجيال الطلبة ومدعم بوسائل التعليم المناسبة أيضاً. فهذه المؤسسة ظلّت على العموم تقليدية في تعاطيها مع هذه المسألة دون أن تبادر فعلاً إلى الترويج لروايتها أو الحشد لها بطرق تبدو مختلفة. وبالنتيجة، فعلمياً ظل الجهل مستحكماً، وإنسانياً ظلّت صورة الفلسطيني نظيرة لصورة أي شعب آخر في أذهان الأجيال اللهم إلا مما تفرض رؤيته الفضائيات من أحداث في مناسبات بعينها لكن هذا لا يغني عن التعبئة الشاملة والهادفة. على كل، فإن من شأن عدم تكريس الصورة والحالة الفلسطينية في ذهنية الأجيال ألا يجعل هذه القضية ضمن أولويات هذا الجيل وهو ما يتنافى والدور الذي ننشده فلسطينياً وقومياً. وهذا بطبيعة الحال لا يعفي

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

المسؤولين غير الفلسطينيين من مسؤولياتهم تجاه هذا البُعد في الصراع على الأفكار والبناء الوجداني والنفسي للأجيال العربية والإسلامية.

ما الذي يريده الفلسطينيون اللاجئون من مضيفيهم؟

- 1) أن تكون لهم الكلمة حول مصيرهم؛ فهم ليسوا سلعة للتجارة أو المزايدة بل أصحاب حق هجروا ودفَعوا الثمن باهظاً من أعمارهم وأعمار أبنائهم وأحفادهم.
- 2) أن يكون لهم صوت تمثيلي حقيقي ومعبر عن إرادتهم؛ فمسألة الحديث باسمهم وبالنيابة عنهم والتعامل معهم كموضوع للنقاش والمفاوضات لا أصحاب حق وصوت لم تعد مقبولة في هذا العصر. وكل الحلول التي يمكن أن تتم دون الاستماع لرايهم ستظل عرضة للرفض والتشكيك.
- 3) أن يُساووا في فرصهم الاجتماعية، وأن تكون لهم الكلمة فيما يتعلق بالتأثير على أوضاعهم الاجتماعية وتفاعلاتهم السياسية في الدول المضيفة؛ فمن غير المعقول أن يُعطى من يمكث على الأراضي الغربية أكثر من عشر سنوات المواطنة الكاملة بينما في بعض البلاد العربية لا يُعطى من طوى عقوداً فيها حتى أبسط الحقوق الاجتماعية.

الخلاصة

بعد أن دخلت النكبة ستينيتها لا زال الفلسطيني اللاجئ عرضة للقهر سيكولوجياً وفسولوجياً في أن واحد. فلم تكن هذه المدة الطويلة لمأساتهم كفيلاً بأن توفر لهم الحياة الكريمة المنشودة تحت ظل الأنظمة التي تعاملت معهم كمصادر تهديد للأمن والاستقرار والنظام في العديد من المحطات؛ مما أدى إلى تكريس العيش في ظل حالة من الازدواجية بين الاندماج والاعترا ب. وفاقم من أزمته غياب صوتهم التمثيلي الحقيقي وانعدام شعورهم بالوزن والتأثير في مجريات الأحداث لاسيما تلك المتعلقة بهم. أما المجتمع الدولي المحيط فلا يتعامل مع قضيتهم سوى ببعدها الإنساني العام ساعياً جهده كي يحل المشكلة على قاعدة التوطين والتعويض بدلاً من العودة والتعويض. وفي ظل انغلاق الأفق السياسي لأي حل عادل لقضيتهم يغدو العمل على حشد الرأي العام لصالح قضيتهم مسؤولية الغيورين على حق العودة من مؤسسات مجتمع مدني أو فصائل ومنظمات.

من هنا فإن المرواحة بين التركيز على الحالة والصورة في بناء التصور المفضي الى رسم السياسات وحشد المواقف تغدو مسألة للدراسة برسم التنفيذ؛ ففي الوقت الذي ينبغي فيه المزاجية بين الإنساني والصورة من جانب يظل التركيز على السياسي والقانوني مهمًا للغاية أيضاً. فتكريس الصورة وتصوير المعاناة ليس شرطاً لازماً لحق العودة بقدر ما ينبغي الانطلاق في ذلك الحق من كونه حقاً بالقانون والسياسة والدين والعرف الدولي لا مجرد حالة إنسانية تستدعي العطف وصرف المساعدات والبحث عن الأثمان لتسديدها. لذلك كله فإن انتفاء الصورة يوماً طوعاً أو قسراً لا يعني البتة انتفاء الحالة والوضعية القانونية والسياسية الملازمة للاجئ لكونه طرد من أرضه ووطنه وهذا يكفي. من هنا فإن كل أسباب التخفيف من معاناة اللاجئين في المخيمات أو خارجها ينبغي أن تكون محط اهتمام إستراتيجي لدى أصحاب الشأن دون الخشية من إمكانية فقدان الصورة والمعاناة كدالة رئيسية على ديمومة الحق في العودة. وأخيراً، فإن من الواجب البحث في إمكانيات جعل النكبة وقضية فلسطين عموماً محط اهتمام وتعبئة لأجيال الأمة العربية والإسلامية متجاوزين بذلك مخاوف الفلسطينيين ومؤكدين الوجهة نحو فلسطين طال الزمن أو قصر؛ ليس لأن الصهيونية نجحت في جعل صورة اليهودي الضحية منهاجاً دراسياً في مدارس الغرب عموماً، بل لأن الواجب يقضي أن يكون هم فلسطين وعودة خمسة ملايين لاجئ فلسطيني إلى أرضهم ووطنهم مسؤولية الأمة أجمع.

الهوامش

- (1) أنوروا 2009، إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في كل بلد ومنطقة 30 يونيو/حزيران 2009، على الموقع الإلكتروني لوكالة الأونروا بتاريخ 20-3-2012 http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE1.pdf
- (2) هائل نصر، أسماء وصفات ومسيرة اندماج عرجاء، الحوار المتمدن، العدد: 2406 - 2008 / 9 / 16 على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=147220> تم الرجوع إلى الموقع بتاريخ 21-3-2012

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

- (3) أحمد إبراهيم الحاج، ميزانية الاغتراب: الاغتراب وحساب الأرباح والخسائر، 2008- 10-23 على الموقع الإلكتروني: http://www.grenc.com/a/aAlHaj/show_Myarticle.cfm?id=13728 تم الرجوع إلى الموقع بتاريخ 2012-3-21
- (4) خالد بن إدريس، تأثير الاغتراب السياسي على المشاركة السياسية، 2008-10-15 على الموقع الإلكتروني <http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=495721> تم الرجوع إليه بتاريخ 2012-3-21
- (5) هذا مستمر منذ أكثر من عشر سنوات حالياً والقاتورة في ازدياد، وقد تسببت هذه المسألة في توترات متعددة الأبعاد منذ الرئيس الراحل ياسر عرفات سواء مع السلطة الفلسطينية أو مع شركتي الماء والكهرباء اللتين تتحملان العبء المالي المترتب على هذا الامتناع جرت مؤخرًا مفاوضات بين ممثلي اللجان الشعبية في المخيمات والسلطة الفلسطينية لحل هذه المشكلة إلا أن عقبات عديدة حالت دون التوصل إلى حل تقبل به جميع الأطراف.
- (6) سلمان أبو ستة 2000، اللاجئون الفلسطينيون بين مشاريع التوطين والإصرار على العودة، موقع هيئة أرض فلسطين الإلكتروني <http://www.plands.org/arabic/articles/031.html>
- (7) نفس المصدر السابق.
- (8) نفس المصدر السابق.
- (9) أونروا 2009، تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (نيويورك: الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، الملحق رقم ١٣، 31 ديسمبر/كانون الأول- 13 يناير/كانون الثاني، ص 13-14 <http://www.unrwa.org/userfiles/2010022632910.pdf>
- (10) إبراهيم علوش، اللاجئون بين الهوية الوطنية الفلسطينية ومشاريع التوطين، موقع الصوت العربي الحر الإلكتروني بتاريخ 2012-3-14 <http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/PalestinianRefugees.htm>
- (11) انظر تصريحات بطرس حرب وزير العمل اللبناني في تعليقه على دعوات التخفيف من الضغوط على الواقع الحياتي للاجئين في لبنان في مؤتمر حق العمل للاجئين الفلسطينيين المنعقد في بيروت. <http://unitedna.net/showsubject.aspx?ID=46>
- (12) انظر على سبيل المثال تصريحات وكتابات: مار نصر الله صفيير وناهنس حتر وشاكر النابلسي، وغيرهم الكثير.
- (13) انظر مقال عنان أبو عودة في جريدة العرب اليوم بعنوان "أبو عودة لحنتر: الأردن وطن أبنائي وأحفادي" على الموقع الإلكتروني <http://www.akherkhabar.net/content/view/17759/4>
- (14) هبة مبيض 2010، اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير).
- (15) نعمان عمرو 2007، أثر مشاريع التوطين الإسرائيلية على حق العودة للفلسطينيين، (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة/الخليل). http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/nuamanAmro/r1_drNuamanAmro.pdf
- (16) مكتب الإعلام، رئاسة الأونروا- غزة، (مارس/أذار ٢٠٠٩)، الأونروا بالأرقام على الموقع الإلكتروني لوكالة الأونروا بتاريخ 2012-3-20 http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d08.pdf
- (17) نفس المصدر السابق.
- (18) أن غريش، السلام الضائع في الشرق الأوسط، لوموند دبلوماسيك سبتمبر/أيلول 2001، على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2012-3-20 <http://www.mondiploar.com/article1331.html?PHPESSID=ca19cf71278532c2046f1bd5d83d7952>
- (19) يحيى رباح، علامات على الطريق فويبا التوطين الفلسطيني، وكالة فلسطين برس للأنباء، متوافر على الرابط <http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=37320> وتم الاقتباس بتاريخ 2012-3-21
- (20) هدى أحمد زكي ولينا محمد علي فطان 2007، ثقافة الصورة بين جدلية الشكل وما وراء الشكل، (مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثاني عشر: ثقافة الصورة، الدورة الثانية)، (10/30 - 11/1/2007) موجود على الموقع الإلكتروني: http://www.philadelphia.edu.jo/arts/12th/abstract2.htm#_Toc269886384
- (21) ميسون محمد قطب عبد العال، البعد الثقافي للصورة المرئية ودورها في تحقيق كفاءة العملية الاتصالية لإعلانات البريد المباشر، (مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثاني عشر: ثقافة الصورة، الدورة الثانية) (10/30 - 11/1/2007) موجود على الموقع الإلكتروني http://www.philadelphia.edu.jo/arts/12th/abstract2.htm#_Toc269886384
- (22) حسن عبد الله، الصورة سيده الموقف في الإعلام الحديث، الموقع الإلكتروني للكاتب بتاريخ 2012-3-16 http://hasanabdallah.com/index.cfm?cat_id=7&sub_cat_id=26
- (23) فرانك تسيلا 2002، كيف تحرك سي إن إن الإدارة الأميركية؟، موقع ميدل إيست أونلاين الإلكتروني بتاريخ 2012-3-14 <http://www.middle-east-online.com/?id=1473&format=0>
- (24) انظر: كمال قصير، مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج. موقع قناة الجزيرة بتاريخ 2012-3-15 <http://aljazeera.net/specialfiles/pages/c34a88a7-750f-436d-8eae-18565b5a60b2>
- (25) & تيسير محسن 2011، قراءة في مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين (رؤية تحليلية)، (فلسطين، مركز بديل: جريدة حق العودة، ع: 43) <http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1585-art-05> & رولا خضر البرعي 2007، الإطار النظري.. مشاريع التوطين. (فلسطين، مجلة رؤية، ع: 30) <http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/24/page5.html>